

Distr.: General
28 February 2020

القرار 2512 (2020)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 8736 المعقودة في 28 شباط/فبراير 2020

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة وبياناته الرئاسية والصحفية بشأن الحالة في غينيا - بيساو،

وإذ يعيد تأكيد التزامه القوي بسيادة غينيا - بيساو ووحدتها وسلامتها الإقليمية، ***وإذ يشدد*** على أن سلطات غينيا - بيساو هي المسؤولة بالدرجة الأولى عن توفير الاستقرار والأمن في جميع أنحاء البلد، ***وإذ يؤكد*** أهمية تولي المسؤولية وطنيا عن تنفيذ مبادرات سياسية شاملة تتصل بالسلام والأمن،

وإذ يدعو حكومة غينيا - بيساو إلى اتخاذ خطوات ملموسة من أجل كفالة إرساء السلام والأمن والاستقرار في البلد عن طريق حل الأزمة السياسية من خلال حوار شامل للجميع، وتنفيذ إصلاحات عاجلة وفقا لاتفاق كوناكري المؤرخ 14 تشرين الأول/أكتوبر 2016، والتصدي للفساد من خلال تعزيز القطاع القضائي، ومكافحة الاتجار بالمخدرات والاتجار بجميع الأشكال، وتحسين الإدارة العامة وإدارة إيرادات الدولة، والعمل على القضاء على الفقر وضمان توفير المواد الأساسية للسكان، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها،

وإذ يرحب بإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في ظروف سلمية وضمن الإطار الزمني المحدد قانونا في عام 2019،

وإذ يرحب بالبيان الصادر عن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 الذي يدعو جميع الأطراف السياسية صاحبة المصلحة في غينيا - بيساو إلى وضع مصلحة البلد فوق كل الاعتبارات الأخرى وتهيئة البيئة لإجراء حوار بنّاء بين جميع أصحاب المصلحة من أجل توطيد السلام والاستقرار والتنمية الاجتماعية الاقتصادية في غينيا - بيساو،

وإذ يدعو إلى إجراء حوار شامل للجميع بين كافة الأطراف الفاعلة السياسية، بما في ذلك النساء والشباب ومنظمات المجتمع المدني، باعتبار ذلك الطريقة المستدامة الوحيدة لإيجاد حلول دائمة للخلافات التي طال أمدها وللأزمات السياسية والمؤسسية المتكررة غينيا - بيساو،





وإذ يرحب بالبيان الصادر عن الدورة الاستثنائية لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في 9 شباط/فبراير 2020 الذي يدعو محكمة العدل العليا، وهي الهيئة القضائية المختصة في المنازعات الانتخابية في غينيا - بيساو، إلى القيام بدورها الكامل، وفقا للأحكام الدستورية والقانون الانتخابي لغينيا - بيساو، لدعم التطبيع السياسي والمؤسسي في البلد، ***وإذ يرحب أيضا*** بالبيان الصادر عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في 21 شباط/فبراير 2020 الذي كررت فيه دعوتها اللجنة الانتخابية الوطنية ومحكمة العدل العليا إلى التعاون البناء من أجل الحفاظ على نزاهة العملية الانتخابية وضمان السلام والاستقرار في البلد،

وإذ يشير إلى أن اتفاق كوناكري، الذي يستند إلى خريطة الطريق ذات النقاط الست التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بعنوان ”اتفاق بشأن حل الأزمة السياسية في غينيا - بيساو“، يشكل الإطار الأساسي لإعادة إحلال السلام والاستقرار الدائمين في غينيا - بيساو، ويعد احترام بنوده بشكل صارم وتنفيذه الكامل، وفقا لميثاق تحقيق الاستقرار المؤرخ 14 شباط/فبراير 2018، أمرا أساسيا لاستئناف جهود الإصلاح المستدامة والمبذولة بمبادرة وطنية،

وإذ يثني على الجهود المتواصلة للشركاء الدوليين، ولا سيما الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي (”مجموعة الخمسة“)، ويشجع تلك الجهود المبذولة للإسهام في دوام وتعزيز السلام والاستقرار والتنمية في غينيا - بيساو، بما في ذلك من خلال دعم تنفيذ اتفاق كوناكري، ***وإذ يسلّم*** في هذا الصدد بدور لجنة بناء السلام في تعزيز هذه الجهود بهدف دعم أولويات بناء السلام الطويلة الأجل في غينيا - بيساو، ***وإذ يشجع***، في هذا السياق، على التنسيق الوثيق بين جميع الشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين،

وإذ يشدد على ضرورة احترام المبادئ الديمقراطية، وإذ يؤكد أن المصالحة الوطنية والحوار الشامل للجميع والحكم الرشيد أمور لا غنى عنها لتحقيق السلام الدائم في غينيا - بيساو، ***وإذ يؤكد كذلك*** أهمية كفالة مشاركة جميع مواطني غينيا - بيساو، بمن فيهم النساء والشباب، مشاركة كاملة وفعالة في العملية السياسية وعملية بناء السلام على المستويين الوطني والمحلي معا، مع التمسك في الوقت نفسه بمبادئ الفصل بين السلطات وسيادة القانون والعدالة ومكافحة الإفلات من العقاب، وإذ يشجع جميع الأطراف صاحبة المصلحة على الانخراط في هاتين العمليتين،

وإذ يكرر الإعراب عن قلقه إزاء التهديد الذي يحدق بالسلام والاستقرار نتيجة لأنشطة الاتجار بجميع أشكاله، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والاتجار بالأشخاص، وما يتصل بذلك من جريمة منظمة عبر وطنية، ***وإذ يشجع***، في هذا الصدد، الجهود المطردة التي يبذلها كل من حكومة غينيا - بيساو، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة في التصدي لهذا التهديد،

وإذ يلاحظ المسؤولية العامة والمشتركة عن مكافحة الاتجار بالمخدرات في بلدان المنشأ والعبور والوجهة النهائية، ***وإذ يؤكد*** في هذا الصدد الحاجة إلى زيادة التنسيق بين الشركاء ذوي الصلة لتعزيز جهودهم الجماعية، ولا سيما من خلال تبادل المعلومات، ***وإذ يؤكد*** أن أي حل دائم لحالة عدم الاستقرار في غينيا - بيساو يجب أن يشمل ترتيبات لمكافحة الإفلات من العقاب وكفالة تقديم المسؤولين عن الاغتيالات

المرتكبة بدوافع سياسية وغيرها من الجرائم الخطيرة، بما فيها الجرائم التي تعد انتهاكا للنظام الدستوري والجرائم المتصلة بالاتجار بالمخدرات، إلى العدالة، بما في ذلك من خلال الآليات القضائية الوطنية،

وإذ يشدد على أهمية دور المرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها وفي بناء السلام، وفقا للقرار 1325 (2000) والقرارات اللاحقة بشأن المرأة والسلام والأمن، ***وإذ يرحب*** في هذا الصدد باستمرار التعاون بين مكتب الأمم المتحدة المتكامل والسلطات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني لزيادة مشاركة المرأة على المستويين الاجتماعي والسياسي في غينيا - بيساو،

وإذ يحيط علما بتقرير الأمين العام عن غينيا - بيساو المؤرخ 6 شباط/فبراير 2020 (S/2020/105)،

تجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو

1 - ***يقرر*** تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020؛

2 - ***يثني*** على إنجاز المرحلة الأولى بنجاح وعلى إغلاق جميع المكاتب الإقليمية لمكتب الأمم المتحدة المتكامل بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 في إطار المرحلة الثانية، وفقا للقرار 2458 (2019) واستنادا إلى توصيات الأمين العام الواردة في تقريره الخاص المؤرخ 6 كانون الأول/ديسمبر 2018 (S/2018/1086) بشأن إعادة تشكيل مكتب الأمم المتحدة المتكامل، ***ويقر*** إعادة ترتيب أولويات مهامه وتخطيطه لأجل خفضه التدريجي، بما في ذلك من خلال تنفيذ الأنشطة البرنامجية المشتركة مع الشركاء الوطنيين وفريق الأمم المتحدة القطري، بدعم من صندوق بناء السلام؛ ويطلب أن يركز مكتب الأمم المتحدة المتكامل على المراحل التالية:

(أ) المرحلة الثانية (مرحلة ما بعد الانتخابات)

- يواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل أداء وظيفة بذل المساعي الحميدة المسندة إليه، بالتنسيق مع الشركاء الدوليين، بما في ذلك مجموعة الخمسة، لدعم سلطات غينيا - بيساو من أجل حل المنازعة الانتخابية بشكل سلمي وديمقراطي يكفل الاستقرار؛
- يهيئ مكتب الأمم المتحدة المتكامل الظروف المواتية لتنفيذ خطة الإصلاح، وفقا لاتفاق كوناكري وخريطة الطريق ذات النقاط الست التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بما في ذلك من خلال خطة الأمم المتحدة الانتقالية المضمنة في إطار الأمم المتحدة الجديد للتعاون من أجل التنمية المستدامة (2021-2025) وبالتنسيق مع السلطات الوطنية في غينيا - بيساو والشركاء الدوليين؛

(ب) المرحلة الثالثة (المرحلة الانتقالية)

- يواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل تنفيذ خطته الانتقالية لخفضه التدريجي ونقل مهامه إلى فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وغيرهما من الشركاء الإقليميين والدوليين، من أجل إنجاز الولاية بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، مع مراعاة الحاجة إلى اتباع نهج مرن لكفالة النقل

السلس للمسؤوليات، والتعاون الوثيق مع حكومة غينيا – بيساو لكفالة تولي زمام العملية على المستوى الوطني؛

3 – ***يقرر*** أن يواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل العمل كبعثة سياسية خاصة مبسّطة للمساعي الحميدة، يقودها ممثل خاص برتبة أمين عام مساعد؛

4 – ***يطلب*** إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل أن يركز، بسبل منها بذل الممثل الخاص للمساعي الحميدة وتقديمه الدعم السياسي، تركيزا خاصا على الأولويات التالية:

(أ) دعم التنفيذ الكامل لاتفاق كوناكري وخريطة الطريق ذات النقاط الست التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وتيسير إجراء حوار سياسي شامل للجميع وعملية للمصالحة الوطنية، وتعزيز الحكم الديمقراطي، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ الإصلاحات العاجلة، بما في ذلك إصلاح الدستور، والقانون الانتخابي، والقانون الإطاري المتعلق بالأحزاب السياسية؛

(ب) تقديم الدعم، بطرق منها توفير المساعدة التقنية إلى السلطات الوطنية لغينيا – بيساو، في التعجيل بعملية مراجعة دستور غينيا – بيساو وإتمامها؛

5 – ***يطلب***، بالإضافة إلى الأولويات المذكورة أعلاه، أن يواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل والممثل الخاص تقديم المساعدة وتنسيق الجهود الدولية وقيادتها في المجالات التالية لضمان السلام والاستقرار الدائمين في غينيا – بيساو:

(أ) تقديم الدعم إلى حكومة غينيا – بيساو في توطيد المؤسسات الديمقراطية وتعزيز قدرة أجهزة الدولة على العمل بفعالية وفقا لأحكام الدستور؛

(ب) مساعدة السلطات الوطنية والجهات صاحبة المصلحة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وفي الاضطلاع بأنشطة رصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها؛

(ج) تقديم المشورة والدعم الاستراتيجيين والتقنيين إلى حكومة غينيا – بيساو لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛

(د) تقديم الدعم إلى حكومة غينيا – بيساو وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة لإدماج منظور جنساني في أنشطة بناء السلام، وفقا لقرارات مجلس الأمن 1325 (2000) و 1820 (2008) و 2242 (2015) و 2493 (2019)؛ ولتنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن المسائل الجنسانية من أجل ضمان إشراك المرأة وتمثيلها ومشاركتها على جميع المستويات من خلال جملة إجراءات منها توفير مستشارين للشؤون الجنسانية؛

(هـ) دعم حكومة غينيا – بيساو، بالتعاون الوثيق مع لجنة بناء السلام، في تعبئة ومواءمة وتنسيق المساعدة الدولية، من أجل تنفيذ الإصلاحات المبينة في اتفاق كوناكري وخريطة الطريق التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛

6 – ***يطلب*** إلى الأمين العام أن يجري مسحا شاملا لقدرات فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الآخرين الذين سينقل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لهم مهامه، وأن يبلور رؤية وخطة متكاملتين شاملتين بشأن حضور فريق الأمم المتحدة القطري عقب إغلاق مكتب الأمم المتحدة

المتكامل، بما يشمل موظفي فريق الأمم المتحدة القطري غير المقيمين، مع إعطاء الأولوية، في هذا السياق، لوضع الصيغة النهائية لاستراتيجية تعبئة الموارد ونشر الموظفين استنادا إلى الثغرات التي سبق تحديدها على مستوى القدرات؛

7 - ***يقرر*** أن يواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل جهوده للحد من أثر إغلاقه على بيئة البلد المضيف، وفقا للقوانين الوطنية والدولية وقواعد الأمم المتحدة وأنظمتها، مع ضمان إجراء تقييم بيئي للمواقع المتبقية المقرر إغلاقها؛

8 - ***يطلب*** إلى الأمين العام أن يبدأ تصفية مكتب الأمم المتحدة المتكامل فور انتهاء الولاية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، بمجرد مغادرة جميع الموظفين الفنيين للبعثة، وأن ينهي عملية التصفية في موعد لا يتجاوز 28 شباط/فبراير 2021؛ ***ويؤكد*** أهمية مواءمة الجداول الزمنية المحددة لتصفية مكتب الأمم المتحدة المتكامل مع اتخاذ فريق الأمم المتحدة القطري للقرارات فيما يتعلق بالأصول والمباني؛

العملية السياسية

9 - ***يعرب عن قلقه*** إزاء الحالة السياسية في غينيا - بيساو، ***ويهيب*** بجميع الأطراف السياسية صاحبة المصلحة في غينيا - بيساو إلى الامتناع عن الأعمال والتصريحات التي يمكن أن تفضي إلى عرقلة العملية السياسية أو تصعيد التوترات أو التحريض على التمييز أو الكراهية أو العنف، ***ويحثها*** على دعوة أنصارها إلى أن تحذو حذوها؛

10 - ***يهيب*** بحكومة غينيا - بيساو إلى تنفيذ إصلاحات عاجلة وفقاً لما نص عليه اتفاق كوناكري وخريطة الطريق ذات النقاط الست التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بما في ذلك، على سبيل الأولوية، إصلاح الدستور، وكذلك إصلاح: القانون الانتخابي، والقانون الإطاري المتعلق بالأحزاب السياسية، وقطاع الدفاع والأمن، وقطاع القضاء، بما يكفل الفصل بين السلطات ويتيح للجميع سبل اللجوء إلى العدالة، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والشباب؛

11 - ***يهيب*** بحكومة غينيا - بيساو أن تضع، بدعم من الأمم المتحدة والشركاء الآخرين المعنيين، استراتيجية إنمائية محدّثة للبلد واستعادة الزخم في مجالات التنمية الرئيسية، بما في ذلك التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

12 - ***يهيب*** بحكومة غينيا - بيساو ولجنة تنظيم المؤتمر الوطني والأطراف السياسية المعنية صاحبة المصلحة ومنظمات المجتمع المدني، أن تنظِّم مؤتمراً وطنياً شاملا للجميع من أجل السلام والاستقرار والمصالحة؛

13 - ***يشجع*** الجهود المتواصلة التي تبذلها حكومة غينيا - بيساو لضمان السيطرة والرقابة المدنية بفعالية على قوات الدفاع والأمن في غينيا - بيساو، ***ويشدد*** على أهمية مواصلة العمل على ذلك من أجل كفالة أداء مؤسسات الدولة وظائفها بالشكل السليم؛

14 - ***يرحب*** باستمرار عدم تدخل قوات الدفاع والأمن في غينيا - بيساو في العملية السياسية في غينيا - بيساو، ***ويدعوها*** إلى أن تواصل الخضوع التام لسيطرة المدنيين؛

15 - ***يكرر تأكيد*** أهمية إصلاح قطاع الدفاع والأمن في تحقيق الاستقرار الطويل الأجل في غينيا - بيساو، ***ويشجع*** الشركاء دون الإقليميين والإقليميين والدوليين المعنيين على تنسيق الجهود لمساعدة سلطات غينيا - بيساو على تنفيذ هذا الإصلاح؛

16 - ***يثني*** على الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمحاسبة كل من يعرقل سير العملية السياسية والانتخابية بسلاسة ويهدِّد السلام والاستقرار في غينيا - بيساو، ***ويشجع*** الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على مواصلة تقديم دعمها السياسي وبذل مساعيها الحميدة ودعمها في مجال الوساطة لسلطات غينيا - بيساو، ***ويرحب*** بتمديد الجماعة ولاية بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو حتى آذار/مارس 2020 من أجل دعم تنفيذ اتفاقية كوناكري وخريطة الطريق ذات النقاط الست التي وضعتها الجماعة، ***ويشيد*** بالدور الحاسم الذي تقوم به هذه البعثة من أجل تأمين مؤسسات الدولة ودعم إصلاح قطاع الدفاع والأمن، ***ويشجع*** الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على النظر في تمديد ولاية البعثة لفترة إضافية، ***ويثني*** على الدعم المالي المقدَّم من الاتحاد الأوروبي ***ويرحب*** باستعداد الاتحاد الأوروبي للنظر في الخيارات المتاحة لتقديم المزيد من الدعم إلى بعثة الجماعة، ويحث الشركاء الثنائيين والإقليميين والدوليين على النظر في تقديم المساعدة المالية لدعم استمرار نشر بعثة الجماعة؛

17 - ***يرحب*** بتعاون لجنة بناء السلام المستمر مع سلطات غينيا - بيساو والجهات الأخرى المعنية صاحبة المصلحة في غينيا - بيساو، ويشجع لجنة بناء السلام على متابعة العملية الانتقالية لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو وجهود بناء السلام الطويلة الأجل في غينيا - بيساو عن كثب ودعمها، ويرحب بالإحاطات المنتظمة التي تقدمها لجنة بناء السلام إلى مجلس الأمن بشأن عملها دعماً لغينيا - بيساو؛

18 - ***يؤكد*** أهمية تعميم مراعاة المنظور الجنساني ودعم تمكين المرأة لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي الاقتصادي في غينيا - بيساو وإحلال سلام دائم ومستدام فيها، ***ويطلب*** إلى الأمين العام أن يكفل مراعاة المنظور الجنساني باستمرار في العملية الانتقالية لمكتب الأمم المتحدة المتكامل وأن يعمل على أن تُتاح لتشكيلة الأمم المتحدة في بيساو الموارد اللازمة لمواصلة توفير الخبرة ذات الصلة بعد إغلاق المكتب، وفي هذا الصدد، ***يهيب*** بالجهات المانحة إلى تقديم مساهمات مالية كافية لدعم أولويات بناء السلام الجنسانية في غينيا - بيساو؛

19 - ***يعرب*** عن استعداد مجلس الأمن لاتخاذ التدابير المناسبة استجابة لأي تطورات أخرى تستجد في الحالة السائدة في غينيا - بيساو؛

الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة

20 - ***يكرر دعوته*** سلطات غينيا - بيساو إلى تنفيذ واستعراض التشريعات والآليات الوطنية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك أنشطة الاتجار بالمخدرات والاتجار بالأشخاص وغسل الأموال، التي تهدد الأمن والاستقرار في غينيا - بيساو والمنطقة دون الإقليمية؛ ***ويشجع*** الشركاء الدوليين على دعم المؤسسات الوطنية المختصة في هذا الصدد، وكذلك تقديم الدعم لوجود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في غينيا - بيساو، وللصندوق الاستئماني لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو سعياً لتحقيق أولوياته في الأجل القريب والمتوسط والبعيد؛ ***ويشجع كذلك*** تعاون المجتمع الدولي مع غينيا - بيساو على مراقبة الحركة الجوية والمراقبة والأمن البحري للمناطق الواقعة

ضمن ولايتها الإقليمية، ولا سيما بغية مكافحة الاتجار بالمخدرات والصيد غير المشروع والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية؛ ***ويدعو*** سلطات غينيا - بيساو إلى إظهار التزامها بمكافحة الاتجار بالمخدرات من خلال توفير الموارد الكافية والدعم السياسي لوحداتها المكلفة بمكافحة المخدرات، ومن خلال إجراء التحقيقات بشأن الجناة والعمل على مساءلتهم؛

21 - ***يؤكد*** أهمية مكافحة الاتجار بالمخدرات لتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي في غينيا - بيساو، ***ويطلب*** إلى الأمين العام أن يكفل وجود القدرات ذات الصلة في إطار الهيكل الحالي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، ***ويطلب*** إلى الأمين العام أن يعمل، من خلال التعاون مع الشركاء الدوليين، على ضمان توفير عدد كاف من الموظفين للمكتب التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في غينيا - بيساو، ***ويشجع*** الجهات المانحة على ضمان توفير مساهمات مالية كافية لبرنامج المكتب في غينيا - بيساو والخبرات المناسبة بعد انسحاب مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو؛

حقوق الإنسان

22 - ***يحث*** سلطات غينيا - بيساو على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ووضع حد للإفلات من العقاب، وضمان مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة، بما في ذلك من خلال حماية الشهود، وإجراء تحقيقات شفافة ومستقلة وذات مصداقية في انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما يشمل العنف الجنساني والتمييز بين الجنسين، وفقاً للقانون الوطني والدولي، والتعرف على هوية مرتكبي هذه الأفعال ومساءلتهم؛

23 - ***يهيب*** بحكومة غينيا - بيساو أن تتخذ، بدعم دولي وإقليمي، تدابير لكفالة الإنذار المبكر بانتهاكات حقوق الإنسان ومنعها والمساءلة عنها، مع التركيز بوجه خاص على حرية التعبير وحرية التجمع السلمي والتنديد بخطاب الكراهية وبالتحريض على العنف وحظر التحريض على ارتكاب عنف وشيك؛

24 - ***يهيب*** بحكومة غينيا - بيساو إلى تعزيز نظامها الوطني لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك عن طريق إنشاء مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان، تمتثل لمبادئ باريس؛

تقارير الأمين العام

25 - ***يطلب*** إلى الأمين العام أن يقدِّم إلى مجلس الأمن، في غضون خمسة أشهر ابتداء من اتخاذ هذا القرار، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار والخفض التدريجي لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو ونقل مسؤولياته، بما في ذلك التفاصيل المتعلقة بما بلغته كل مرحلة من مراحل الخفض التدريجي، وأن يقدم تقريرا، في غضون خمسة أشهر ابتداء من اتخاذ هذا القرار، إلى اللجنة المنشأة عملا بالقرار 2048 (2012) بشأن التقدم المحرز في تحقيق الاستقرار في غينيا - بيساو وفي استعادة النظام الدستوري، يورد توصيات بشأن نظام الجزاءات، بما يشمل، على سبيل المثال لا الحصر، استمرار العمل به أو تعديله أو تعليقه، وبشأن إمكانات رفع الجزاءات، وفقاً للفقرة 12 من القرار 2048 (2012)؛

26 - ***يقرر*** أن يستعرض تدابير الجزاءات المنشأة عملا بالقرار 2048 (2012) بعد ستة أشهر من اتخاذ هذا القرار، ولا سيما في ضوء التوقعات المشار إليها أعلاه، وأن ينظر في اتخاذ تدابير ملموسة

مناسـبة، بما في ذلك على سـبيل المثال لا الحصـر، اسـتمرار العمل بها أو تعديلها أو تعليقها، وبشـأن إمكانات رفع الجزاءات، وفقا للفقرة 12 من القرار 2048 (2012)؛

27 - *يقرر* إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.